

الحراك الشعبي إزاء تحديات تجديد الصيغة اللبنانية



الاستماع إلى نبض الشارع واعتماد الواقعية في التدرج بتحقيق المطالب من خلال الإسراع في تشكيل حكومة "نظيفة" والشروع في خطوات إنقاذية فعلية. بيد أنه يتوجب الإقرار أنه بالإضافة إلى العوامل المعقدة التي تتحكم عادة في الوضع اللبناني يبرز الآن معطى جديد يتمثل بزخم الشارع وإمكانية استمرارية الدور الرقابي للرأي العام في ظل التجارب السابقة المريرة والقلق من التدهور المالي والاقتصادي. ولذا فإن ارتسام الحل المقبول أو الممكن يتطلب تقاضا بين أصحاب الحل والربط من أهل الحكم مع مراعاة الشارع هذه المرة. وفي هذا الصدد يبدو أن غالبية الطبقة السياسية لا تتعامل بجديّة مع خطوة المرحلة ووجوب اتخاذ قرارات ملحة والبدء بتشكيل حكومة إنقاذ اقتصادية وانتقال سياسي، عبر تقصير ولاية مجلس النواب وإعادة إنتاج السلطة وفق قانون انتخابي غير طائفي. وإذا كان التعديل الحكومي الذي يستبعد وزراء "مستقرين" ورموز فساد، غير ممكن قبل استقالة الرئيس سعد الحريري، يبرز الإشكال اليوم حول طبيعة الحكومة بين حكومة اختصاصيين حيادية غالبا أو حكومة سياسية مطعنة بخبرات وكفاءات. وفي هذا الإطار، كما يمكن أن يكون وجود سعد الحريري على رأس الحكومة حلا، فإنه قد يكون مشكلة في الوقت نفسه، وذلك تبعا لانغماسه في تسوية 2016 مع الرئيس ميشال عون والوزير جبران باسيل بمباركة وإشراف حزب الله. واللافت أن ابني الشهيدين وسام الحسن ومحمد شطح (من رموز مرحلة 14 آذار الذين قضوا اغتيالاً) طالبا أيضا برحيل الحريري. لكن بقاء الرئيس الحريري أو زهابه لا تتم مقارنته برؤية موحدة من قبل الطرفين الأساسيين في الحكم أي حزب الله (ومعه الرئيس نبيه بري) الذي يبدو حذرا حيال أي تغيير غير مضمون على رأس السراي الحكومي، والنتيجة هو الاحتكاك الذي يربط استغلال حراك الشارع للقبض على السلطة وإبعاد فريقين سميني جعجع ووليد صباط من السلطة التنفيذية في عهد جبران باسيل دربه إلى قصر بعبدا معهما كان الثمن. وفي محاولة لصفاء الأنظار وربما للضغط على الرئيس الحريري في المفاوضات، يتم التركيز على رؤساء حكومات ووزراء سابقين من الطائفة السننية في تنشيط ملفات الفساد في انتقائية مكشوفة ومن دون ذكر كل الملفات على طريقة "كلّ يعني كلن" يلفت الخبير الاقتصادي المستقل مروان إسكندر الأنظار إلى الفضيحة في

د. خطر أبو دياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

تتواصل حركة الاحتجاج الشعبية في لبنان بعد أكثر من ثلاثة أسابيع على انطلاقها، ومع فشل محاولات الالتفاف والتحوير والاستيعاب تبرز خلاصة واضحة: بقاء الحراك الشعبي والشارع والناس في واد، والسلطة والفئة المتحكمة في واد آخر. ولا يبدو أنهما سيلتقيان. وبالرغم من فشل محاولات الاستيعاب والتحوير والإخماد، تراهن القوى الأساسية في السلطة على استعادة زمام المبادرة من الشارع خاصة بعد قرار فتح الطرقات، فإذ بثورة الطلاب والابتكار في المبادرات يمتحان "ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر" زخما جديدا يؤكد ولادة رأي عام من أجل التغيير الحقيقي. في المقابل، تدور المناورات من أجل تجديد التسوية الرئاسية السلطوية في 2016 وكان الانتفاضة لم تحصل.



غالبية الطبقة السياسية لا تتعامل بجديّة مع خطوة المرحلة ووجوب اتخاذ قرارات ملحة، والبدء بتشكيل حكومة إنقاذ اقتصادية وانتقال سياسي، عبر تقصير ولاية مجلس النواب وإعادة إنتاج السلطة وفق قانون انتخابي غير طائفي

هكذا يوجد الحراك الشعبي على مفترق الطريق بين مساعي إنجازه ومحاولات تقسيمه من جهة وسباق الطبقة السياسية بين الانهيار الاقتصادي وتناقص الحكومة المتعددة. بيد أن الصعوبات الحالية ليست بفرصة لأسباب بنيوية تنتجها التركيبة الطائفية والنمو اللبيرالية المفرطة، إلى جانب وجود لبنان على خط الزلزال الأميركي-الإيراني، لذا لن تنفع المعالجات السطحية والمهدئات ولا بد من شروطين موضوعيين للإنقاذ: النقلة النوعية من الطائفية إلى المواطنة وتحديد لبنان عن لعبة المحاور الإقليمية. من أجل تقادي الوقوع في مأزق والمراوحة في المكان، تبرز أهمية

شارع يبحث عن تغيير حقيقي

للوحدة في المعاناة والتطلعات. حتى الآن لا يستشعر أهل الحكم خطورة غليان الرأي العام ومخاطر الانهيار الاقتصادي واللعاب على عامل الوقت، ومن هنا لا يتوقع تراجع الحراك الشعبي لأن فمة الكثير الذي تحقق وأدهش العالم، ولا يمكن تكرار الأخطاء التاريخية، من أجل التوصل إلى تحقيق عقد اجتماعي ووطني يجدد الصيغة اللبنانية بعيدا عن التسويات السلطوية والارتهاق.

لاعب دولي وإقليمي مجريات الأوضاع لصالحه عند الإمكان. ولهذا يبدو من الطبيعي بالنسبة لبلد مثل لبنان دراسة وضعه الجيوسياسي بإمعان وأهمية بعده العربي وابتعاده عن الارتهاق والانخراط في لعبة المحاور وتذكر أن شعار "لا شرق ولا غرب" كان عماد صيغة ميثاق الاستقلال في العام 1943، ولا بد في القرن الحادي والعشرين من حوار عميق حول سياسة لبنان الخارجية واستراتيجيته الدفاعية، تضمنان ديمومة كيانه.

أرى البعض في يوم 17 أكتوبر احتفالية مبكرة أحييتها نساء لبنان ورجاله قبل موعد مئوية لبنان الكبير في سبتمبر 1920، وذلك من خلال تجديد الثقة بالكيان من بعلبك في البقاع إلى طرابلس في الشمال مروراً بصيدا والجبل وبيروت، ومن خلال لحظة تاريخية نادرة

لاتفاق الطائف وأعرافه تحت ذريعة عدم وجود نص دستوري ملزم، وكان وضع البلاد المربع يتحمل الترف السياسي والجدل البيزنطي والمماطلة. من جهته، يحرص حزب الله على التمسك بوجوده داخل الحكومة وهذا من الأسباب الرئيسية المعيقة لتشكيل حكومة تكنوقراط. وقلق حزب الله على موقعه في السلطة يؤخر تشكيل الحكومة ويعمق المأزق في لبنان الذي يعتبره حلقة أساسية من ضمن صراع "اللعبة الكبرى الجديدة" في الإقليم والممتدة اليوم من العراق إلى لبنان. هناك مغالاة في اعتبار غضب الشعوب صنعة المؤامرات، لكن بعض التصريحات الأميركية وأخرها للوزير مايك بومبيو تعطي نظرية التامر عند البعض نسبة من المصادقية. لكن الطبيعي أن يستغل كل خصم أو كل

قطاع الكهرباء ويحدد أن "النتار الوطني الحر، هو المسؤول الأساسي عن عجز الكهرباء بما يساوي 30 مليار دولار حتى تاريخه دون احتساب الفوائد (...). لأن الوزير باسيل يرغب دائما في انصياع وزراء الطاقة لإرشاداته علما أن وزراء الطاقة منذ 2008 اختارهم جبران باسيل وكان واحدا منهم في سنة العجز الأكبر سنة 2012". في هذا السياق، يعود الرئيس ميشال عون بالزمان إلى الوراء أي إلى حقبة 1989-1990 عندما عارض اتفاق الطائف وتمسك بالسلطة وحينها تم إضفاء دور المسيحيين تحت وطأة الانقسام والتدخل السوري، ومن دون الاستعانة بالذاكرة التاريخية ودروسها، يصير رئيس "العهد القوي" على تأخير الاستشارات النيابية وضمان التأييد قبل التكليف في خطوة تجاوز وتقيؤ

قطاعات حيوية تواجه صعوبات مع استمرار التظاهرات في لبنان

وأغلقت محطات وقود عدة السبب أوبوها مع انتهاء المخزون لديها وصعوبة القدرة على الشراء من المستوردين بالدولار الأميركي. وحذر رئيس نقابة أصحاب المحطات سامي البراكس من أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل "سنضطر إلى أن نوقف استيراد المشتقات النفطية ونغلق كافة المحطات ونجلس في بيوتنا". وبدأت أزمة محطات الوقود في سبتمبر مع صعوبة الحصول على الدولارات لتسديد فواتير المستوردين. ورغم تعميم من مصرف لبنان لتسهيل حصولهم على الدولار، عاد أصحاب المحروقات لمواجهة الأزمة ذاتها مؤخرًا نتيجة الإجراءات المصرفية المتشددة. وهددت المستشفيات اللبنانية الجمعة بأنها ستتوقف عن استقبال المرضى ليوم واحد في منتصف الشهر الحالي كإجراء تحذيري، في حال لم تستجب المصارف خلال مهلة أسبوع لطبها تسهيل تحويل الأموال بالدولار لشراء مستلزمات طبية.

وبدأت التحركات الشعبية، غير المسبوقة في لبنان ضد أداء الحكومات المتعاقبة، مع ازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً ومعارضة المواطنين لزيادة الضرائب عليهم، وتخوفهم من تدهور قيمة الليرة. وتشهد أيام الأسبوع تحركات احتجاجية عدة، تشمل اعتصامات أمام مؤسسات رسمية ومصارف وإجبارها على إغلاق أبوابها، ولكن عادة ما تحصل التظاهرات الأكبر والتي تملأ الساحات يومي السبت والأحد. وصباح السبت، خرج مئات الطلاب في مسيرات حاشدة في بيروت وصيدا

وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف، أعلن رئيس جمعية المصارف سليم صفيير في بيان أنه جرى اتخاذ قرارات عدة بينها "تيسير الحاجات اللازمة للمودعين ولأسيما منهم صغار المودعين للمحافظة على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية". وأكد البيان أن "أموال المودعين محفوظة (...) ولا داعي للهلع"، مشيراً إلى "الطلب من حاكم مصرف لبنان الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على سلامة النقد والاستقرار الاقتصادي وسلامة أوضاع النظام المصرفي". وتداول مواطنون خلال الأسبوع الماضي أشرطة فيديو تظهرهم وهم يتساجرون مع موظفين في المصارف لعدم السماح لهم بسحب ما يريدون من مبالغ بالدولار، أو لعدم قبول المصارف أن يدفعوا مستحقات قروضهم بالليرة.

وللمرة الأولى منذ أكثر من عقدين ظهرت خلال الصيف سوق موازية، ويات الدولار اليوم يصل إلى 1800 ليرة، فيما لا يزال السعر الرسمي لليرة ثابتاً على 1507 ليرات. ويتوافد اللبنانيون إلى المؤسسات التجارية الضخمة للتأمين خشي انقطاع البضائع وتحسباً لارتفاع جديد في أسعارها. وياتي ذلك مع تشديد المصارف اللبنانية إجراءات الحد من بيع الدولار خلال أسبوع فتحت فيه أبوابها بعد توقف دام أسبوعين جراء الاحتجاجات الشعبية. ولم يعد بإمكان المواطنين الحصول على الدولار من الصراف الآلي، كما تفرض المصارف رسماً إضافياً على عمليات سحب الدولار المحدودة جداً مباشرة منها. وإثر لقاء بين عون ووزير الاقتصاد منصور بطيش والمالية علي حسن خليل

بيروت - مع استمرار التظاهرات ضد الطبقة السياسية وفسادها في لبنان، تسود حالة من الفوضى في الأسواق مع إغلاق محطات وقود أبوابها وارتفاع أسعار سلع أساسية وإشكالات شهدتها المصارف، فيما لم تحرك السلطات ساكناً منذ استقالة الحكومة قبل عشرة أيام. وإثر لقاء بين رئيس الجمهورية ميشال عون ومسؤولين ماليين ومصرفيين، سعى المجتمعون لطانة اللبنانيين، مؤكداً اتخاذهم تدابير لتيسير أمور المودعين المالية لدى المصارف وأن "لا داعي للهلع". والسبب عاد الألاف من المواطنين، وعلى رأسهم طلاب المدارس الذين تولوا لليوم الرابع على التوالي زمام المبادرة، إلى شوارع مدن رئيسية عدة ضمن الحراك الشعبي المستمر منذ 17 من أكتوبر ضد الطبقة السياسية برمتها. وتسود حالة من الخوف بين المواطنين غير القادرين على تحصيل ما يريدون من ودائعهم المصرفية مع تشديد المصارف إجراءات الحد من بيع الدولار والخشية من زيادة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وبات التجار الكبار غير القادرين على الحصول على الدولارات من المصارف يتلاعبون هم أيضاً بالأسعار ويبيعون بضائعهم للتجار الصغار بسعر الصرف الذي يناسبهم، وفق قول رئيس جمعية المستهلك غير الحكومية زهير برو لفرانس برس.

وأوضح "نتلقى الكثير من الشكاوى من أن البلد في مرحلة فوضى بالأسعار"، مشيراً إلى ارتفاع طال "العديد من المواد من البيض إلى اللحوم والأجبان والألبان، والخضار" بنسب مختلفة.



حيرة متزايدة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk